



جهود الحكومات في مكافحة التطرف بدول الساحل الإفريقي

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

مرصد مكافحة الإرهاب بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



مقدمة .

الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي .

الجماعات الإرهابية المتطرفة في دول الساحل الإفريقي.

الإجراءات الحكومية الإفريقية في مواجهة الجماعات المتطرفة .

الخبرات الأجنبية المساندة لمواجهة الجماعات الإرهابية .

دور اللجنة الإفريقية لحقوق الانسان ومواجهة التطرف.

الاتحاد الإفريقي ومحاربة الإرهاب في دول الساحل .

دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة الإرهاب.

تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب لتنفيذ أجنده ٢٠٦٣ .

الخاتمة .

التوصيات

المراجع .

مقدمة .

تمثل ظاهرة الإرهاب إحدى العواقب الرئيسية أمام جهود السلام والتكامل الوطني وبناء الدولة والإدارة في جميع أنحاء القارة، وقد شهدت القارة الإفريقية خلال الخمس سنوات الأخيرة صعوداً غير مسبوق للعمليات والجماعات الإرهابية بين ربوع القارة، فوفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي ٢٠١٩، من بين أعلي خمسين دولة في العالم تواجه الأنشطة الإرهابية هناك ١٨ دولة إفريقية.

إن تصعيد الهجمات الإرهابية في أفريقيا يمثل أكبر عائف أمام تحقيق قارة إفريقية خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠٢٠، بما ينعكس علي اجندة ٢٠٦٣، فالإحصائيات في السنوات الخمس الماضية تظهر ان الإرهاب يُمثل المشكلة الأكثر فتكاً في إفريقيا، وهو ما تمثل في المزيد من الوفيات والقضايا الإنسانية أكثر من أي نوع آخر من الصراع ، وساعدت المشكلات الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية في جذب الجماعات الإرهابية للمزيد من الشباب العاطلين اليائسين.

من جانب آخر ، ثمة تحديات كبيرة تعوق القضاء على الإرهاب ؛ مثل ضعف الميزانية، وعدم وجود قوات أمنية على قدر كبير من الخبرة والقدرة الكافية للتعامل مع تلك الحركات الإرهابية، فضلاً عن الاختلافات الداخلية، والمشكلات الاقتصادية، والفقر، والبطالة، كلها تحديات أدت إلى وجود جماعات مثل جماعة "بوكو حرام"، "داعش غرب إفريقيا"، وحركة "الشباب الصومالية" وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي استطاعت نشر الإرهاب في إفريقيا.

إن مسئولية مكافحة الإرهاب لا تقع فقط على عاتق المنظمة القارية او الحكومات المحلية وحدها، ولكن يجب أن تعي الدول الإفريقية جيداً أن التعاون الإقليمي قد يساهم بشكل فعال في التصدي لهذه الظاهرة، ولكن هذا التعاون يحتاج إلى إرادة سياسية وكذلك تهميش الخلافات القائمة بين الدول، والبحث عن أطر جديدة للتعاون والتكامل الأفريقي ، وخاصة على الجانب الاقتصادي بما ينعكس على الأحوال المعيشية لسكان القارة، وكذلك على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تتمتع منطقة الساحل بأهمية إستراتيجية خاصة ، حيث تقع في منطقة شبه قاحلة بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ، وتمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وشمال نيجيريا وتشاد والسودان إلى إثيوبيا شرقاً ، وتتميز بموارد مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم، وهكذا يتضح البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل من خلال زيادة الاهتمام الدولي (خاصة من قبل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا) في هذه المنطقة ، التي تعيش في وسط التهديدات الإرهابية المتزايدة.

لقد عانت منطقة الساحل منذ عدة عقود من عدم الاستقرار ، والصراعات الداخلية ، والعنف المستمر ، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولعبت الحدود الهشة بين تلك الدول دوراً في تشجيع العديد من التنظيمات الإرهابية على القيام بعملياتها الإجرامية ، والسيطرة على بعض المناطق الصحراوية من أراضيها ، حتى تتمكن هذه المجموعات من الانتشار والتوسع ، نظراً للطبيعة الجغرافية سهلة الاختراق بين الساحل وأفريقيا الشمالية والوسطى ، وسمح بغياب التنسيق وضعف التعاون وزيادة التهديدات الأمنية؛ مما جعل منطقة الساحل أكثر مناطق إفريقيا حاضنة للإرهاب الدولي وأرضاً خصبة للجماعات المسلحة



دول منطقة الساحل

المصدر: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية

الجماعات الإرهابية المتطرفة في دول الساحل الإفريقي.

تتعدد التنظيمات الإرهابية في منطقة دول الساحل الإفريقي بين (تنظيم القاعدة ، بوكو حرام ، حركة الشباب الصومالية ، داعش) ، وتعد بوكو حرام أخطر تلك الجماعات الإرهابية ، فقد صعدت جماعة بوكو حرام من عملياتها منذ عام ٢٠١٤ ، وانتقلت بأنشطتها خارج الحدود النيجيرية ، لتصبح تهديداً إقليمياً يزعزع استقرار دول غرب أفريقيا ومنطقة بحيرة تشاد، بل ومنطقة الساحل بأسرها.

وكان من أخطر عمليات جماعة بوكو حرام قيام التنظيم باختطاف أكثر مائتي فتاة من إحدى المدارس في شمال البلاد، وهجوم الجماعة على مدينة باج وسيطرتها على القاعدة العسكرية المتعددة الجنسيات بعد فرار الجنود منها وقتلها ما يقرب من ألف شخص، هذا فضلاً عن مواجهاتها مع الجيش النيجيري المستمرة، والتي تسببت في تراجع قدرات هذا الجيش، بل وتراجع مكانة نيجيريا كأحد أهم الدول المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في العالم اجمع.

وخلال عام ٢٠١٥ تغيرت استراتيجية بوكو حرام الإرهابية حيث تحولت الجماعة الى تهديد إقليمي مباشر بعد ان عبرت الحدود النيجيرية، وشنها هجمات ضد اهداف في مدينة ديفا بالنيجر، وفي شمال الكاميرون، مما يشير لكون جماعة بوكو حرام تستخدم أراضي دول الإقليم كمسرح لعملياتها وفي ظل هشاشة الحدود، ووجود حاضنة مجتمعية ومتعاطفين مع هذه الجماعة في دول الإقليم تستطيع هذه الجماعة النفوذ والقيام بعمليات نوعية خطيرة ضد أي دولة.

والي جانب مساندته ودعمه للجماعة الإرهابية في افريقيا، عمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علي القيام بعدد من العمليات كان اخرها كتيبة "المرابطون" التي يتزعمها الإرهابي الشهير مختار بلمختار في مالي في نوفمبر ٢٠١٥، بمهاجمة احد الفنادق وقتل ٢١ واحتجاز رهائن، وكذلك مهاجمة فندق ومطعم في بوكينا فاسو في يناير ٢٠١٦.

يرجع السبب الرئيسي في الزيادة الكبيرة في وتيرة الهجمات الإرهابية إلى اندماج أبرز الجماعات المسلحة العاملة في منطقة الساحل الأفريقي في عام ٢٠١٧ تحت اسم "جماعة دعم الإسلام والمسلمين" بقيادة زعيم الطوارق المالي إياد أغ غالي وهي: "جماعة أنصار الدين" (التي أسسها إياد أغ غالي عام ٢٠١٢)، و "حركة تحرير ماسينا (التي أسسها أمادو كوفو عام ٢٠١٥)، و" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (بقيادة عبد المالك دروكدال، الذي قتلته القوات الفرنسية في يونيو ٢٠٢٠ شمال مالي).

حرصت جماعة "دعم الإسلام والمسلمين" على تكوين علاقات متينة مع عصابات الجريمة المنظمة الموجودة في تلك المنطقة، بهدف تحقيق هدفين:

- توسيع نطاق مصادر التمويل التي تستخدمها في تنفيذ عملياتها الإرهابية؛
- وتعزيز موقعها في مواجهة التنظيمات الإرهابية المنافسة لها، والرافضة للانضمام إليها.

بدأت ثلاث شخصيات تقود الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٤، وهم: إياد أغ غالي، أمادو كوفو من القاعدة، وأبو وليد الصحراوي، الذي كان عضواً في "جبهة البوليساريو"، من تنظيم "داعش"، ما يبرز - بحسب رأي المحللين - علاقة "البوليساريو" ببعض أشكال التهديدات الأمنية في المنطقة.

بشكل عام، لا يزال وجود الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، ومعظمها ينتهي إلى تنظيم "القاعدة"، يشكل تهديداً أمنياً، ولا يزال التهديد الإرهابي قائماً، على الرغم من المبادرات الإقليمية والدولية، لا تزال منطقة الساحل تُصنف على أنها من أكثر المناطق تعرضاً لأخطار الإرهاب، باستثناء موريتانيا التي لم تسجل أي عمل إرهابي خلال عام ٢٠٢٠ وهذا ما يوضح التقرير السنوي الصادر عن منطقة الساحل منطقة مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠، والذي كشف أن القارة الأفريقية تكبدت خسائر خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٩ بسبب الإرهاب بلغت ١٧١,٧ مليار دولار، وبحسب تقرير المركز الأفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، سجلت القارة في عام ٢٠١٩، ٧٨ هجوماً إرهابياً. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ارتفع من ٩٠ عام ٢٠١٦ إلى ١٩٤ عام ٢٠١٧، ثم ارتفع العدد إلى ٤٦٥ عام ٢٠١٨، وخلفت مئات الضحايا.

كما شهدت أفريقيا ١١٦٨ هجمة إرهابية في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٢٠. بزيادة ١٨٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ (٩٨٢ حادثة)، وبعد سنوات من نشر العديد من عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM)، وقوة العمل المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF) ضد بوكو حرام بجانب العديد من البعثات غير الأفريقية، ومع ذلك لم تقترب القارة من هزيمة التطرف العنيف أو حتى احتوائه.

الإجراءات الحكومية الإفريقية في مواجهة الجماعات المتطرفة .

أن الموقف الإفريقي في التعامل مع التنظيمات المتطرفة، مثل تحرك قادة بعض الحكومات الإفريقية، وخاصة الرئيس النيجيري "محمد بخاري" لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه، كما نجد توجهات سريعة ومباشرة من قبل الحكومات الإفريقية لمواجهة آفة الإرهاب؛ حيث كلف رؤساء الدول الإفريقية، في قمة الاتحاد الإفريقي، فبراير ٢٠٢٠، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي قررت تشكيل وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة القوة الإفريقية للتدخل السريع (ASF)، حيث يمكن أن تساعد في تبسيط الطبيعة الخاصة للمهام الحالية والتي تقوم بها بعض الدول الإفريقية في استجابتها للتهديدات الإرهابية.

تم تشكيل فريق عمل يضم جميع الأطراف المعنية بمكافحة الإرهاب بما في ذلك لجنة الأركان العسكرية لمجلس السلم والأمن والهيئات الإقليمية ووكالات التعاون الأمني التابعة للاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل العمل بشكلٍ مشتركٍ وتقديم مقترحات وحلول عاجلة من شأنها الحد من خطورة تلك الجماعات وانتشارها داخل الأراضي الإفريقية.

التحالف من أجل الساحل، مجموعة تهدف إلى تنسيق الدعم للممولين الذين يعملون كل يوم في منطقة الساحل، وستصل جهود تحقيق الأمن في المنطقة إلى طريق مسدود ما لم تقترن بجهود مستدامة على مستوى التنمية، من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة وتجنب التطرف العنيف، يجب تهيئة الظروف التي تساعد على التنمية الاقتصادية القادرة على خلق فرص العمل، وخاصة للجيل الشاب الذي يشهد نمواً سريعاً.

تمثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي اتخذت من مدينة نواكشوط مقراً لها إطاراً للتعاون الحكومي الدولي أنشئ في ١٦ فبراير ٢٠١٤ بتحفيز من الرئاسة الموريتانية والاتحاد الإفريقي، وتنوي منظمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مكافحة انعدام الأمن وتنفيذ أنشطة إنمائية في الآن معاً من أجل فكّ عزلة هذه المنطقة، وتمثل قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل منظومة مرنة قابلة للتأقلم مع تطور أنواع التهديدات ويمكن تطويعها بحسب أولويات التدخل.

أبرز نشاطات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل القيام بالعديد من عمليات مكافحة الإرهاب، ونشر الوحدات الخاصة بما في ذلك بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM)، وقوة العمل المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF) ضد "بوكو حرام" بجانب العديد من البعثات غير الإفريقية، التحالف ليس هيكلاً جديداً أو منتدى لجمع التبرعات، بل آلية مصممة لتعزيز التنسيق بين الشركاء من أجل تقديم المساعدة بشكل أسرع وأكثر فعالية وأكثر تركيزاً على مناطق الهشاشة. يسعى الائتلاف إلى توجيه أنشطته نحو ستة قطاعات رئيسية، هي تعليم وتوظيف الشباب، والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، والطاقة والمناخ، والحوكمة، واللامركزية، ودعم تقديم الخدمات الأساسية، فضلاً عن الأمن الداخلي.

لجأت حكومة مالي إلى فرنسا للمساعدة في مكافحة الجماعات الإرهابية، فبدأت فرنسا عملياتها الأولى "سيرفال"، في كانون الثاني ٢٠١٣، تلتها عملية برخان، بمشاركة ودعم أكبر، ويعتبر الكثيرون أي صراع أو عنف في غرب إفريقيا تهديداً لفرنسا تماماً كما أنه تهديد للدول الإفريقية المجاورة.

ومن جهة أخرى من الواضح أن التقدم الكبير الذي تشهده مصر من حيث ضمان واحترام الحق في حرية الدين والمعتقد، حيث دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تحديث الخطاب الديني ونبذ التطرف والمبالغة في الدين، ومواجهة دعوات الكراهية والعقيدة. وأقيمت

أكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط جنبًا إلى جنب مع مسجد. العاصمة الادارية الجديدة. وهذا انعكاس لطبيعة الشخصية المصرية عبر تاريخها الممتد ، والتي نجحت دائمًا في رفض الادعاءات المتطرفة وإعلاء قيم التسامح وقبول التعددية والتنوع. مراهق. أن مصر لن تألو جهداً في التنسيق مع أشقائها في القارة لمساندة كافة المبادرات الرامية لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، ولدفع أجندة حقوق الإنسان على المستوى القاري، سواء خلال الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي أو عقب ذلك. وستعمل مصر بدأب مع أشقائها لتعزيز تبادل الخبرات والتعاون، بهدف تعظيم الاستفادة وتكامل الجهود من أجل رفعة ورفاهية أفريقيًا، وتعزيز كرامة الإنسان الأفريقي.

الخبرات الأجنبية المساندة لمواجهة الجماعات الإرهابية .

تمثل منطقة الساحل الإفريقي اهتماماً خاصاً لفرنسا على كافة المستويات ؛ لذا كثفت القوات الفرنسية من عملياتها العسكرية ضد القيادات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي ،وقد اضطر الجيش الفرنسي في ٢٠١٤، إلى توسيع نطاق عملياته لمحاربة الجماعات الإرهابية ، لتشمل تشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا، كذلك قامت فرنسا بمساعدة الحلفاء السياسيين في المنطقة ، وساعدت في ضمان بقاء الحكومات التي تفتقر إلى الشرعية الشعبية، واعتبرت السلطات الحاكمة في دول الساحل الوجود العسكري الفرنسي ضامناً لبقائها واستمرارها، وهو ما يثنىها -في الغالب الأعم- عن إجراء الإصلاحات اللازمة لتطوير مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة في مواجهة الجماعات الإرهابية، وهو ما أدى إلى زيادة السخط الشعبي تجاه الوجود الفرنسي، وزيادة جاذبية الخطاب الجهادي في المقابل.

الجهود العسكرية بدعم القوات المحلية

دعم القوات المحلية : أعلن الجيش الفرنسي أن سلاح الجو الفرنسي قصف أهدافاً في شمال تشاد في ٥ فبراير ٢٠١٩ دعماً لقوات من الجيش التشادي سعت إلى صد قافلة لمقاتلين لم تحدد هويتهم .وتدخلت طائرة ميراج ٢٠٠٠ تابعة للقوات المسلحة الفرنسية بالتعاون مع جيش تشاد في شمال البلاد لقصف قافلة من (٤٠) سيارة تابعة لجماعة مسلحة توغلت في عمق الأراضي التشادية.

ملاحقة قادة التنظيمات المتطرفة : أعلن الجيش الفرنسي في ٢٨ أغسطس ٢٠١٨ تنفيذ عملية عسكرية شملت ضربة جوية وبرية تمكنت من قتل أحد كبار قادة تنظيم "داعش" في منطقة ميناكا بشرق مالي. وذكر بيان الجيش الفرنسي أن قائدا يدعى "محمد المويتر" وعضو آخر في تنظيم داعش.

عملية "برخان" الفرنسية التي تتخذ من تشاد مقراً رئيسياً لها، وينشط جنودها ال(٤,٥٠٠) في مواجهة الجهاديين في بوركينا فاسو والنيجر ووموريتانيا من ضمنهم (٢٧٠٠) ينتشرون في مالي و (١٢٠٠) في تشاد.

إن الحرب ضد الإرهاب في دول الساحل ، بررت لإفلات المؤسسة العسكرية من العقاب، ولكن أيضاً الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أضفت الشرعية على "مقاومة" الجهاديين ضد ما أسموه قوات الاحتلال الفرنسي

لقد وجدت فرنسا نفسها بعد ثماني سنوات من تورطها في منطقة الساحل، مع عمليات سرفال ثم برخان، في مأزق بالغ التعقيد في حربها ضد الجماعات الإرهابية.

في ١٦ فبراير ٢٠٢١، عُقدت قمة مجموعة دول الساحل الخمس (التي تضم موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) وشارك فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشكل افتراضي. وربما تشكل هذه القمة نقطة تحول كبرى في استراتيجية فرنسا لمحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي. إذ بعد أكثر من ثماني سنوات من التدخل العسكري، تجد فرنسا نفسها في المأزق ربما يدفعها ذلك إلى تخفيف تواجدها العسكري في المنطقة، مع التركيز - في المقابل - على دور الحلفاء المحليين والدوليين.

حاولت فرنسا إشراك الدول الأوروبية في جهود إقناع دول حليفة، مثل ألمانيا، بالانضمام إلى قوة "تاكوبا" المختلطة التي تشكلت في ١٥ يوليو ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تبدأ أنشطتها نهاية العام الجاري. إلى جانب القوة الإفريقية المشتركة لدول الساحل الإفريقي.

شكلت فرنسا وعدد من حلفائها الأوروبيين والأفارقة، قوة مهام جديدة أُطلق عليها اسم (تاكوبا) تتألف من قوات خاصة أوروبية ستقاتل، إلى جانب جيشي مالي والنيجر، الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل في غرب أفريقيا. وتلك الدول هي بلجيكا وجمهورية التشيك والدنمارك وإستونيا وفرنسا وألمانيا ومالي وهولندا والنيجر والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة.

ومن المنتظر خلال عام ٢٠٢١ أن ينضم قوات خاصة سويدية إلى الفرنسيين والتشكيين. ويتواجد ضابط سويدي في المكان للتحضير لوصول مفرزته التي تضم (١٥٠) عنصرا وثلاث مروحيات بلاكهوك وأجازت إيطاليا من ناحيتها إرسال حتى ٢٠٠ جندي لكن لم يحدد بعد أى موعد لذلك.

على الجانب الآخر تبرز المبادرات الأمريكية "الثنائية متعددة الأطراف" للتعاون مع دول الساحل والصحراء والتواجد للمعاونة في مالي، وبوركينا فاسو، السنغال، الكاميرون، النيجر، إضافة لمشروع الدعم الأمريكي لاستعادة الأمن والاستقرار في الصومال والتواجد في دول القرن الإفريقي.

كذلك تركز بعثة الاتحاد الأوروبي على تدريب القوات المسلحة المالية، وتهدف ما تسمى بمبادرة رفع الكفاءة إلى وضع مالي في وضع يمكنها من ضمان تحقيق الأمن والسلام.

وخصص الاتحاد الأوروبي تمويلا بقيمة ١٩٤ مليون يورو لدول الساحل لتعزيز قواتها الأمنية وتعهدها خلال مؤتمر عبر الفيديو عقد مؤخرا مع قادة كل من الدول الخمس، مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، بدرس طلب بإلغاء الديون الإفريقية، وتأتي المساعدات الأوروبية لدول الساحل كأحدى نتائج قمة بو "جنوب غرب فرنسا" يناير ٢٠٢٠، ذلك الاجتماع الذي أدى إلى تحالف الساحل من أجل مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

كما تشارك القوات المسلحة الألمانية مع قوات الاستطلاع وحماية الممتلكات والدعم و تتم عمليات الاستطلاع المحمولة جواً بطائرات دون طيار، كما يوفر الجنود النقل الجوي للمرضى والدعم اللوجستي لجنودهم والدول الشريكة.

دور اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان ومواجهة التطرف.

أعلن رؤساء الدول الخمس للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل رسمياً تشكيل قوة مشتركة عابرة للحدود في مدينة باماكو في ٢ يوليو ٢٠١٧ ، وذلك لتوحيد جهودهم في مكافحة التهديدات الأمنية في الساحل ووافق مجلس الأمن الدولي على تشكيل هذه القوة العسكرية المشتركة بقراره رقم ٢٣٥٩ الصادر في ٢١ حزيران / يونيو ٢٠١٧ والذي أيدته فرنسا.

هذه القوة المشتركة ، التي يدعمها مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي ، مكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر في بلدان منطقة الساحل G5 وأجرت القوة المشتركة أولى عملياتها العسكرية في نوفمبر ٢٠١٧ ، بمشاركة القوات العسكرية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر.

وستشمل قدراتها التشغيلية ٥٠٠٠ فرد عند اكتمالها سيتم تقسيمهم إلى سبع كتائب موزعة على ثلاث مناطق في الغرب والوسط والشرق وتجري القوة المشتركة عملياتها العسكرية على مسافة ٥٠ كيلومترا من جانبي الحدود المشتركة. ومن المقرر نشر لواء لمكافحة الإرهاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في شمال مالي في مرحلة ثانية.

عقد مؤتمر دولي للممولين في نواكشوط " موريتانيا " في ٦ ديسمبر ٢٠١٨ لتمويل مشروع الاستثمار ذي الأولوية لدول الساحل ، وبلغت التعهدات قرابة ٢ مليار يورو بعد أن قدرت الاحتياجات في البداية بنحو ١,٧ مليار يورو. تبلغ حصة أعضاء التحالف من أجل الساحل من هذا المبلغ حوالي ١,٨ مليار يورو ، منها ٢٦٦ مليون يورو مخصصة لتمويل برنامج طارئ للتنمية يركز على القطاعات الثلاثة ذات الأولوية التالية:

١. استخدام الماء.

٢. تعزيز القدرة علي الصمود.

٣. تدريب مشترك للقوات المسلحة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

قام معهد الدفاع لدول منطقة الساحل في نواكشوط بتدريب الدفعة الأولى من الضباط المدربين في عام ٢٠١٩. واستفاد ٣٦ من كبار الضباط من كل دولة من دول منطقة الساحل من هذا التدريب ، وتمتعوا بثقافة عسكرية مشتركة من شأنها تعزيز التماسك. بين القوات المسلحة الساحلية المختلفة وعملياتها المشتركة. تم إطلاق مشروع المعهد من قبل دول الساحل الخمس في عام ٢٠١٨ ، وقد تم دعمه من قبل فرنسا وشركاء دوليين آخرين منذ إنشائه.

يرتكز التدريب على ركيزتين ، الأولى تشغيلية والثانية أكاديمية. يقدم دورات في الجغرافيا والتاريخ والجغرافيا السياسية وعلم الاجتماع ، مع التركيز على منطقة الساحل ، للضباط ،

معرفة وفهم أفضل لمنطقة الساحل ، وبالتالي اعتماد نهج شامل لحل أزمات منطقة الساحل.

وتتركز عمليات القوة المشتركة لهذه المجموعة الخمسية في المناطق الحدودية وتمتد على ثلاث مناطق هي المنطقة الغربية ، ويقع مركز قيادتها في مدينة النعمة بموريتانيا ، والمنطقة الوسطى وقيادتها يقع المركز في نيامي ، عاصمة النيجر ، والمنطقة الشرقية التي تخضع لقيادة نجامينا في تشاد. ينسق مقر القوة المشتركة في باماكو عمل مراكز القيادة الثلاثة ونجحت هذه القوة في تنفيذ أكثر من عشر عمليات مشتركة وما زالت تخطط للقيام بمزيد من العمليات في ٢٠١٩.

الدورة ال ٦٤ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ٢٠١٩

انطلقت الجلسات الرسمية للدورة ٦٤ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مايو ٢٠١٩ ، بالإضافة إلى وفود عشرات الدول الأفريقية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة و ٣٥ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وأكثر من ١٠٠ أفريقية والمنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك ١٢ منظمة مصرية. لعبت مؤسسات الاتحاد الأفريقي ، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، دورًا داعمًا لجهود وتطلعات الحكومات والشعوب الأفريقية نحو تعزيز احترام مفاهيم حقوق الإنسان ، والاستمرار في حشد الطاقات والشعوب و القدرات اللازمة لوضع قضايا حقوق الإنسان على رأس جدول الأعمال. وعلى الرغم من التقدم المحرز ، لا تزال أفريقيا تعاني من تحديات في هذا الإطار ، مما يستلزم اعتماد نهج شامل لتنمية حقوق الإنسان في أفريقيا ، وإيلاء اهتمام متوازن للحقوق بجميع أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة. ، وتمشيا مع رؤية أفريقيا الطموحة لأجندة التنمية ٢٠٦٣.

الإتحاد الإفريقي ومحاربة الإرهاب في دول الساحل .

تواجه دول الساحل (بوركينافاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد) العديد من التحديات ، بما في ذلك التهديد الإرهابي المتزايد والجريمة المنظمة وتغير المناخ والتوسع السكاني ، مما يؤدي إلى إضعاف المنطقة. لذلك ، يجب معالجة هذه التحديات المشتركة على المستويات السياسية والعسكرية والتنموية. أنشأ رؤساء دول المنطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٤ ، والتي تمثل إطارًا للتعاون الحكومي الدولي من أجل تنسيق أنشطتهم والتصدي لمختلف التحديات على المستوى الإقليمي.

القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي إحدى الهياكل التي أنشأتها الدول الخمس لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٧ في مجال الأمن.

علي مدار السنوات الخمسين الماضية، تركزت الجهود الأفريقية القارية لتعزيز السلام والأمن في معظمها علي القضاء علي الاستعمار، ومعالجة الصراعات المسلحة التقليدية، وفي هذا الإطار، اعتمدت الدول التي تعرضت للإرهاب في شمال أفريقيا خلال التسعينات بشكل رئيسي علي الجهود الوطنية لمكافحة الظاهرة، واستعانت في مرحلة لاحقة بالدعم الدولي عندما خرج الإرهاب علي نطاقه المحلي الي الساحة الإقليمية.

خلال الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً علي انشاء منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٠١٣ اطلق الافارقة رؤية ٢٠٢٠. وهي وثيقة طموحة لـ"اسكات البنادق" وانهاء الحرب في افريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، حيث تعتمد هذه الرؤية علي قدرة افريقيا علي النجاح في معالجة الجذور المسببة للصراعات، ووضع حد للإفلات من العقاب والقضاء علي القرصنة وايضاً إدارة ومكافحة التطرف والتمرد المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة العبارة للحدود والجرائم الالكترونية، حيث يُعد نجاح رؤية ٢٠٢٠ مسألة حاسمة لتحقيق أجندة ٢٠٦٣، وخاصة فيما يتعلق بطموحات القضاء علي الإرهاب والتطرف العنيف في القارة.

وعند انشاء الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٢ ، لم تدرج مكافحة الإرهاب ضمن اعمال المنظمة القارية الا انها حاولت تبني منظومة قوية لمكافحة الظاهرة، مع اطار معياري لهذه المكافحة، وتُمثل التحدي الرئيسي في كون الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، واحياناً

مفوضة الاتحاد لا تظهر إرادة سياسية كافية او عزم علي تنفيذ هذه المنظومة، ومعالجة الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الكامنة وراء الإرهاب.

أنشأت فرنسا مجموعة دول الساحل الإفريقي الخمس المكونة من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد عام ٢٠١٤ ، وتعمل على هدفين رئيسيين هما محاربة الجماعات الإرهابية والبحث عن تنمية المنطقة التي فيها جفت مصادر الاستثمار الدولي بسبب النشاط الإرهابي الذي بدأ عام ٢٠١٢ في مالي.

ولمواصلة هذه الجهود ، أعلنت مفوضية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي ، الانتهاء من الترتيبات الخاصة بنشر قوة أفريقية قوامها ثلاثة آلاف جندي أفريقي ، بدعم من قوة عسكرية أوروبية لمواجهة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل .

أما التحالف من أجل الساحل ، الذي أطلقته فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ ، والذي يضم الآن ٢٥ شريكًا تقنيًا وماليًا ، فقد تأسس بهدف تعزيز فعالية المساعدات التنموية في المنطقة ، وهي نقطة حوار مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال التنمية. لتحقيق ذلك ، ينسق التحالف عمل شركاء التنمية الرئيسيين في المنطقة من أجل تسريع تنفيذ أنشطة التنمية التي تلبي احتياجات السكان بشكل مباشر.

تشكلت القوة بشكل أساسي لتحقيق عدة أهداف ، وهي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر ، ومع النشاط المكثف للجماعات الإرهابية تغلبت مكافحة الإرهاب على أهداف أخرى ، لكن نشاط هذه القوة صاحب العديد من النواقص

في الوقت الذي تسبب فيه الجماعات الإرهابية قلقًا واضطرابًا أمينيًا واسع النطاق ، يواجه عدد من القوة الأفريقية المشتركة لبلدان الساحل انتهاكات عديدة ضد المدنيين ، حيث اتهم مجلس الأمن أعضاء من قوات مالي وبوركينا فاسو والنيجر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وإعدام مئات المدنيين خارج نطاق القضاء على يد الجيش المالي ، وتحديدًا بعد اتهامهم بالتواطؤ مع الإسلاميين ، وبدأ المجلس التحقيق في هذه الأحداث في يونيو ٢٠١٩ .

لا تمتلك معظم البلدان الأفريقية القدرات الكافية التي تسمح لها بالاندماج في قوة إقليمية أخرى على الرغم من تجربتها في حل النزاعات ومكافحة العنف داخل حدودها ، إلا أن انتقالها وتوحيدها إلى قوة إقليمية يفضّل دائمًا.

دفع فشل دول المواجهة الأفريقية في بناء جيوش قادرة على مكافحة الإرهاب الاتحاد الأفريقي إلى إعداد صيغة لمجلس الأمن والسلام الأفريقي تأخذ في الاعتبار المتطلبات العسكرية لبنائه والوضع الأفريقي الحالي الذي يعاني من عدم الاستقرار، ولا تزال هناك دول أفريقية في حالة صراع داخلي. هذه الصعوبات جعلت تشكيل القوة الأفريقية لا يسير بسلاسة ، حيث واجهت نقصًا لوجستيًا.

وفي قمة الساحل المنعقدة في نواكشوط في يوليو ٢٠١٩ ، دعت الدول الخمس إلى الإلغاء النهائي لديونها لتكريس نفسها لمكافحة الإرهاب ودعم جهود التنمية ، بينما تحتاج القوة المشتركة وبرنامج تنمية الساحل أيضًا إلى التمويل.

يتطلب تشكيل قوة أمنية وعسكرية قادرة على صد الجماعات الإرهابية عدة مكونات منها استقلالية بناء هذه القوات ، وهي جزء من الاستقلال العسكري الذي لا يعتمد على أي تقلبات سياسية داخل دولة واحدة أو بين دول أفريقية. نجاح القوة المشتركة يعيقه فشل القادة الأفارقة في الاتفاق على هدف واحد ، حيث تتعارض مصالح بلدانهم حتى لو دخلوا في تحالفات مؤقتة. الولاءات السياسية المتداخلة جعلت بعض الدول تؤوي معارضة أخرى تزداد خطورتها خاصة في حالة المعارضة المسلحة. إن الإخفاق في الاتفاق على إنشاء هيكل عسكري أفريقي موحد جعل الحاجة الدائمة للقوات الدولية شرطًا للاستقرار.

عقد الأتحاد الإفريقي الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، التي انعقدت يوم ٣ ديسمبر ٢٠٢٠ عبر تقنية الفيديو تحت شعار: "إسكات الأسلحة بأفريقيا في أفق ٢٠٢٢"، واقترحت ثلاثة محاور أساسية:

- وقف تنامي الإرهاب عبر مكافحة التطرف من خلال تفعيل الآليات الثلاث (الوقاية، والتعليم، والتنمية)؛
- مكافحة التدفُّق غير المشروع للأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير عبر تعزيز الأنظمة الوطنية للرصد، وتبادل المعلومات بين المصالح ودول الجوار المعنية؛
- إعداد سياسة واضحة ودقيقة لعمليات دعم السلام للاتحاد الإفريقي.
- ضرورة الاهتمام خاص بقضية اللاجئين عند معالجة سُبل إسكات الأسلحة، مؤكداً أن ذلك لن يتحقق في ظل استمرار وجود مخيمات معسكرة للاجئين في عدد من المناطق في أفريقيا بما فيها "مخيم تندوف" (جنوب غرب الجزائر).



مناطق سيطرة تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية في منطقة الساحل الإفريقي

دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة الإرهاب.

تلعب الأمم المتحدة درواً هاماً في دعم البلدان الإفريقية لدول الساحل لمواجهة التنظيمات الإرهابية ، واضعة نصب أعينها الأهمية الجغرافية لمنطقة أفريقيا دول الساحل ، التي تُعد أيضاً مصدر قلق، بسبب الانتشار السريع جداً للإرهاب ، ولعل أبرز مجهودات الأمم المتحدة على سبيل المثال :-

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

في ظل الوضع الأمني المتوتر في مالي ، يظل هدف بعثة الأمم المتحدة هو المساهمة في دعم إنشاء هياكل الدولة في وسط مالي والهدف الأساسي للبعثة هو حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، كما يتعين على جنود قوات حفظ السلام تهيئة بيئة آمنة لتوفير المساعدات الإنسانية والدعم اللوجستي لقوة التدخل الإقليمية لدول الساحل الخمس.

تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية

تقديم الدعم الإداري لتحقيق الاستقرار في مالي في مجالات مختلفة، بما في ذلك الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات من خلال إبرام اتفاق لمستوى الخدمات بين البعثتين.

مساعدة الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون في مالي على تحسين قدراتها على تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية ومراقبة الحدود.

دور مكتب الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب

- تقديم التدريب في مجال مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن،
- الوقاية من التطرف وتدابير الأمن على الحدود والوقاية من تواجد المتطرفين واحترام مبادئ حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.
- تنسيق نشاطات مكافحة الإرهاب في منطقة دول الساحل .
- تنفيذ الإستراتيجية التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ ، ومن بين المقترضات التي اعتمدها، ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني سواء في محاربة التطرف أو في أدواره الأخرى.

من جهة أخرى قام مجلس الأمن دوراً مهماً ، فقد دعا مجلس الأمن الدول إلى تطوير مجموعة من التدابير التي تراعي برامج مكافحة التطرف العنيف، إن مشاركة مجلس الأمن القوية مع الدول الأعضاء فيه والمنظمات والمؤسسات الشريكة في جهود منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية هو أمر تمس الحاجة إليه "أكثر من أي وقت مضى".

لقد تطورت العمليات العسكرية المحدودة داخل كل دولة مما ادي إلى تشكيل القوة الأفريقية المشتركة لدول الساحل الخمس ، في عام ٢٠١٧ من خمسة آلاف عضو بقرار من مجلس الأمن الدولي وبدعم فرنسي، وفي ظل الاعتماد الكامل لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ، وبرز دور مجلس الأمن في التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣.

في عصر أصبح الإرهاب التهديد الرئيسي للقارة الأفريقية ،وقد حل محل الحروب الأهلية، واتجهت معظم بعثات السلام الخاصة بالاتحاد الأفريقي الحالية لقتال مختلف أشكال الإرهاب، باتت المنظمة القارية أمام تحدي كبير لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ ، حيث لاتزال القارة الإفريقية شهدت حوالي ١٣٢٥ هجوماً إرهابياً في المدة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٠ بزيادة تقدر بـ ٢٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩.

بما يشير إلى ضرورة تبني مجموعة الخطوات المهمة ومن أهمها:

تحديد الدور الدولي، يبدو أن التدخلات الخارجية في القارة لا تؤدي إلى الحد من ظاهرة الإرهاب بل تؤدي إلى تصاعد الظاهرة حيث تتركز هذه التدخلات على الاعتماد على الأداة العسكرية ومن ثم لا تعالج الجذور المسببة للظاهرة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة في تقديم دعم لمكافحة حركة شباب المجاهدين في شرق القارة على القيام بعمليات اغتيال لقادة الحركة ولم تؤد هذه العمليات إلا إلى تصاعد قوة الحركة وقيامها بعمليات إرهابية نوعية أكثر خطورة.

وكذلك لم يؤد التدخل الدولي بقيادة فرنسا في مالي إلى تراجع قدرات الإرهابيين بل أدى إلى تشتت الجماعات الإرهابية دون القضاء عليها وعودة ظهور هذه الجماعات في أوقات مختلفة.

توفير التدريب والدعم اللوجستي لقوات مكافحة الإرهاب الأفريقية، فعلى سبيل المثال، فإن قوات "أميصوم" التي تواجه حركة شباب المجاهدين في شرق أفريقيا تعاني من مشكلات كثيرة تحد من قدراتها على القيام بمهامها، فحتى عام ٢٠١٤ كان التفويض الممنوح لهذه القوات هو حماية مؤسسات الحكومة الفيدرالية الصومالية، ولكن مع تصاعد عمليات حركة الشباب بدأت القوات الأفريقية في القيام بعمليات مكافحة الإرهاب بدون تفويض من الأمم المتحدة.

كذلك تواجه هذه القوات أزمات خاصة بالتمويل وتنازع إرادات الدول، حيث تسعى كل من كينيا وإثيوبيا لتحقيق مصالحها في الصومال والضغط على هذه القوات لتنفيذ ما تريده الدولتين.

وعلى الاتحاد الأفريقي أن يتخذ إجراءات جريئة للتأكد من أن الدول تتخذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لتنفيذ السياسات التي تعزز بشكل كبير محاربة الإرهاب على المستوى القاري، وبطبيعة الحال يجب على الاتحاد الأفريقي أيضاً أن يتأكد من عدم استخدام القادة الوطنيين قوانين مكافحة الإرهاب لقمع واستغلال المواطنين الأبرياء.

ترتبط مكافحة الإرهاب بالنمو الاقتصادي والتنمية والبناء الشامل داخل كل بلد أفريقي، ويجب على كل الدول الأفريقية أن تتصدى وتعالج قضايا الفقر، والتفاوت في الدخل والثروة والاضطهاد الديني والاثني لأن كل هذه الظروف تعزز التطرف، وتجعل الانضمام إلى الجماعات المتطرفة خياراً جذاباً بالنسبة لكثير من الشباب في القارة.



الخاتمة

يعتبر إقليم الساحل من أفقر أقاليم العالم، وبالتالي أرضاً خصبة للإرهاب، حيث تعطي منطقة الساحل الإفريقي، التنظيمات الإرهابية فرصة كبرى لإقامة دولتهم الإسلامية المزعومة بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بهم في سوريا والعراق، وقد تضاعفت أنشطة التنظيم الإرهابي و عملياته الإرهابية خلال عامي ٢٠٢٠، كما أن وجود تنظيم داعش في منطقة غرب إفريقيا يجعله قريباً من الهدف الرئيسي للعودة إلى "المنطقة العربية".

تمثل المناطق الحدودية بين البلدان الإفريقية التي يصعب التحكم بها، بالإضافة إلى قوات الأمن سيئة التدريب والتجهيز، والتوترات العرقية والدينية؛ عوائق حقيقية أمام النجاح في القضاء على الإرهاب وإحباط العمليات الجهادية العنيفة، وفي المقابل، تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى التنسيق فيما بينها من أجل كسب أراضي جديدة، وهو الأمر الذي يحمل معه تداعيات كارثية على الإرهاب العالمي.

خيمنت أعمال العنف على منطقة الساحل الإفريقي التي تحولت إلى مسرح لنشاط الجماعات الإرهابية، ولم يتضاءل تأثيرها حتى مع وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك الوجود العسكري للبلدان التي تقودها فرنسا.

أن تزايد عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، يثبت أن التطرف الجهادي لا يزال قادراً على المواجهة والحفاظ على وجوده؛ مما أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة للأمن الإنساني، ولا تتمتع أي من هذه الجماعات بقوة غير عادية، إنها فقط لديها القدرة الكافية لزعزعة استقرار هذه الدول الهشة غير القادرة على الحفاظ على وجود أمني.

لم يعد أمن الدول الإفريقية مشكلة داخلية مع انتشار الصراعات العابرة للحدود، حيث أصبح تعبيراً عن تنظيم مجموعة دول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، في ظل تعاون سياسي وأمني وعسكري بين الدول لمكافحة الإرهاب.

يقدر قادة الدول الأوروبية ودول الساحل خطورة التراخي في مواجهة الإرهاب، ويتفق المجتمع الدولي مع قادة دول الساحل والصحراء على الحاجة إلى زيادة الجهود لمواجهة التحديات الأمنية، ومن ضمن مقترحاتهم لمواجهة هذه المعضلة: إيجاد حلول سياسية للاحتياجات المحلية والصراعات العرقية والطائفية التي تستغلها الجماعات الإرهابية، والاستجابة للأسباب الجذرية للصراع والأمن وتحديات التنمية المستدامة، وكذلك تطلعات الناس إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

التحديات التي تواجه منطقة الساحل

- تنامي التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة، والتغيرات المناخية وأثارها على الموارد المائية، والتوسع السكاني، وتهريب المهاجرين.
- هشاشة الحدود بين دول الساحل بسبب عجز الحكومات المركزية، وتوسع النزاعات الداخلية والإثنية، وضعف مؤسسات العمل الإفريقي المشترك.
- تقليص أو انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من منطقة الساحل، وضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين، سينعكس على الوضع الأمني.
- تعززت فرنسا تقليص عدد قواتها العسكرية، البالغ قوامها ٥١٠٠ جندي في المنطقة، لإفساح المجال لتعزيزات من دول أوروبية أخرى.



التوصيات

- إن مواجهة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي يتطلب تركيز الجهود بشكل مكثف طويل المدى ؛ حتى تتمكن تلك الدول الإفريقية الضعيفة من مواجهة الإرهاب والقضاء ، فالإرهاب متواجد في دول الساحل – ليس قوة منه بل ضعفاً في مواجهته بحسم وشدة .
- التأكيد علي ضرورة التنفيذ العملي للتخطيط ، لم تشهد متابعة ملموسة من جانب الاتحاد الإفريقي لتنفيذها، كما ان حلقات العمل لرؤية ٢٠٢٠ التي نظمت خلال العامين الماضيين انتجت توصيات مبتكرة ومهمة ل"اسكات المدافع" بحلول ٢٠٢٠، إلا أن تنفيذ هذه التوصيات لا يزال يُمثل مشكلة رئيسية وعلي هذه الوتيرة فمن الصعوبة تنفيذ رؤية ٢٠٢٠.
- الإجراءات التي اتبعها الاتحاد الإفريقي في مالي وكذلك في نيجيريا، بعد ان تبنت القمة ٢٤ تشكيل قوة إقليمية لمحاربة بوكو حرام، ما زالت كلها إجراءات ترتبط بزيادة الاعتماد علي استخدام القوة للتصدي للإرهاب، وتواجه هذه الإجراءات سلبيات مختلفة، فعجز النظم الحاكمة يدفع نمو الإرهاب في افريقيا.

المراجع .

- أميرة محمد عبد الحليم ، أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ ومكافحة الإرهاب ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ٦،٧
- بدرة قعلول: إعادة نشر الإرهاب غرب ووسط إفريقيا، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية و العسكرية ٢٠١٩ ، ص ٧٨
- بلغيث عبد الله، "التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الأفريقية"، قراءات أفريقية العدد ٤٤ ، أبريل ٢٠٢٠ ، ص ٤٩.
- محمد بنحمو، "لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا بالعمل الجماعي"، مجلة باب الصادرة عن وكالة المغرب العربي للأنباء، العدد الخامس، ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٥.
- الخضر عبد الباقي، "مواجهة جماعية: تقييم الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة "بوكو حرام""، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، العدد ٩ أبريل ٢٠١٥ ، ص ٧٧-٧٨.
- GLOBAL TERRORISM INDEX 2020 MEASURING THE IMPACT OF TERRORISM, Institute for Economics & Peace, Sydney, November 2020, P 34.